

الهندسة المالية الإسلامية بين التأصيل الشرعي ومتطلبات الواقع Islamic Financial Engineering Between Legalization And The Requirements Of Reality

د. يوسف عاشور¹ ط.أمير جازية²

¹ أستاذ محاضر-أ- بجامعة المدية - yousfiachour76@gmail.com

² طالبة دكتوراه- بجامعة المدية - amirdjazia@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/02/01

تاريخ القبول: 2019/01/25

تاريخ الاستلام: 2018/01/22

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح امكانية تطبيق الهندسة المالية الاسلامية في المصارف الاسلامية وهذا في ظل التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الأخيرة، وذلك لدعم تواجد هذه المصارف وزيادة قدرتها التنافسية، خاصة اذا ما تم تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية أصيلة متنوعة وقادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية. وتوصلت الدراسة الى أن الهندسة المالية الاسلامية تستطيع أن تنتج سيلاً من الأدوات والحلول الفعالة والمشروعة في عالم التمويل والتجارة الحقيقية، وأن مستقبل المصارف الاسلامية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث العلمية في توسيع دائرة التمويل، وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي وتطوير الصيغ الموجودة حالياً. **الكلمات المفتاحية:** هندسة مالية، مصارف اسلامية، تمويل.

Abstract:

This study aims at clarifying the possibility of applying Islamic financial architecture in Islamic banks and this in light of the challenges and obstacles facing the latter in order to support the presence of these banks and increase their competitiveness, especially if the development of innovative Islamic financial products are diverse and able to meet economic needs.

The study concluded that Islamic financial engineering can produce a stream of effective and legitimate tools and solutions in the world of finance and real trade. The future of Islamic banks depends on the extent to which the latest methods and scientific research are used to expand the scope of finance.

Keywords: Finance, Islamic Banking, Finance.

المؤلف المراسل: أ.أمير جازية. amirdjazia@gmail.com

مقدمة:

لا شك أن التحديات التي تواجه المصارف المالية الإسلامية كثيرة ومتشعبة ولعل غياب الهندسة المالية الإسلامية تعتبر من أهم التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، ففي دراسة للبنك الإسلامي للتنمية حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، خلصت الدراسة التطبيقية إلى أن أهم تحدي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية من الجوانب التشغيلية هو غياب أو ضعف الهندسة المالية الإسلامية التي تعنى بإبتكار منتجات مالية إسلامية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

ومن هنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة كفيلة بتحسين القطاع المالي والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بما تمثله من ضوابط شرعية تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي وتحفظ التوازن بين دائرتي الاقتصاد المالي والحقيقي.

إشكالية الدراسة:

أصبح التطوير والابتكار في المنتجات المالية ضرورة حتمية للمصارف الإسلامية خاصة في ظل التغير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية واحتدام المنافسة بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية، وهو ما أدى بها إلى الاعتماد على هندسة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف المتعاملين. وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في ظل التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول مصداقية منتجات الهندسة المالية، والحاجة إلى إيجاد منتجات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، خاصة بعد تبني الدول غير الإسلامية فكرة العمل وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي، ومن ثم اتساع حجم النشاط المالي الإسلامي واشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية. ويسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها التي تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الهندسة المالية الإسلامية.
- إبراز الدور الذي تلعبه الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الخدمات المصرفية والاستثمارية على مستوى المصارف الإسلامية.

- توضيح آلية تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة سنتطرق الى المحاور التالية:

1. ماهية الهندسة المالية الإسلامية.

2. المصارف الإسلامية وأسباب انتشارها.

3. آلية تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية.

1. ماهية الهندسة المالية الإسلامية

1.1 مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: تتضمن الهندسة المالية أو ما يعرف بالابتكار المالي المصرفي التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات، ومن هنا يمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة (مبتكرة) وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات الاقتصادية والمالية، ولا يقتصر دورها على المنتجات الجديدة فحسب بل يمتد الى محاولة تطوير أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال وفقاً لما تنص عليه الشريعة الإسلامية.¹ وتعرف الهندسة المالية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المبتكرة، إضافة الى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشرع الإسلامي وتمتاز منتجاتها بأنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، حي تكون موافقة للشرع بأكبر قدر، وهو ما يستدعي الخروج من الخلاف الفقهي،²

وعليه تتمثل مجالات الهندسة المالية في:

- ابتكار أدوات مالية جديدة:

- ابتكار آليات تمويلية جديدة:

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع؛

- أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقاً سواءاً في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، مما سيميزها بالمصداقية الشرعية.³

1. 2 خصائص الهندسة المالية الإسلامية تهدف الصناعة المالية الإسلامية الى ايجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي الأساس

في كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

أ- المصادقية الشرعية: تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات المالية الإسلامية موافقة للشرعية موافقة تامة، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساس من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر، وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان.

ب- الكفاءة الاقتصادية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسة.

ج- العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية: إن الخاصيتين المشار إليهما المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصادقية، والعكس صحيح، ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

✓ السِّلْم بديلاً للتوريق: التوريق هو صيغة للحصول على السيولة، وهو أن يشتري شخص السلعة إلى أجل، ليبيعها ويأخذ ثمنها وينتفع به ويتوسع فيه، كأن يحتاج إلى نقود فيذهب إلى التاجر ويشتري منه ما يساوي مائة (100) بمائة وخمسين (150) على أجل، ليسد به حاجته، وهو بيع جائز لا مانع منه لأن البائع الذي كان مشترياً باع السلعة إلى شخص آخر غير البائع الأول- وهو مثال لهندسة مالية غير كفؤة- إذ يتحمل المشتري تكاليف القبض والحياسة ثم خسارة البيع الفوري، وهي جميعاً تكاليف إضافية لا تفيد المتورق بشيء، لكن يوجد في الفقه الإسلامي ما يغني عن هذه الصيغة بصورة أكثر كفاءة وأكثر مشروعية وذلك من خلال عقد السِّلْم، حيث يقبض المحتاج للسيولة النقد مقدماً مقابل سلعة في الذمة مؤجلة.

✓ بطاقة الإنتمان: تمثل صورة أخرى لترابط الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية في الهندسة المالية الإسلامية، حيث من بين الحلول التي يمكن استخدامها عن طريق الهندسة المالية الإسلامية ما يلي:

- يدخل المصرف شريكاً للتاجر من خلال شراء (97 %) من السلعة (بإفتراض أن المصرف يفرض 3 % رسماً على سعر السلعة).

- يبيع التاجر السلعة كونه شريكاً، لحساب المشاركة بثمن مؤجل على العميل، مثلاً بزيادة 10 % على السعر الحالي مع تحديد وقت السداد.

- يتولى التاجر تسليم السلعة للمشتري وتقديم الخدمة الفنية المتصلة بها، بينما يتولى المصرف التحصيل ومتابعة السداد.

- عند اكتمال السداد، يتم اقتسام الأرباح بين المصرف والتاجر بحسب الاتفاق.

بهذه الطريقة تصبح النسبة التي يخصصها المصرف على التاجر حصة في السلعة المباعة، ويصبح التاجر من ثم شريكاً للمصرف في الأرباح.⁴

1. 3 ضوابط الهندسة المالية الإسلامية: الاسلام دين شامل لكل نواحي الحياة ومنها الناحية الاقتصادية، وفي إطار الجانب الاقتصادي يهتم الاسلام بالنظام المالي والنقدي، وقد جاء الاسلام بنظام مالي ونقدي متكامل في نطاقه وأهدافه ومؤسسته وقواعد العمل فيه وأسلوب تطوره، وتحتل الأسواق في الاسلام مكانة لا تقف عند حدودها كمؤسسة، بل ذهب الاسلام الى أبعد من ذلك، فقد وضع قواعد السلوك في هذا السوق، لذلك كان لا بد لهذه الهندسة أن يكون لها ضوابط خاصة بها تتمثل فيما يلي:

- ✓ تحريم الربا أخذاً وعطاءً بأنواعه الثلاثة: ربا الفضل والنسيئة وربي الديون.
- ✓ تحريم الميسر والقمار وأكل أموال الناس بالباطل.
- ✓ التيسير ورفع الحرج: أي بدون مشقة، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة، حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحاً أمام العباد وجعل الأصل فيها الإباحة، ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.
- ✓ القيم الأخلاقية في المعاملات المالية الإسلامية: يقوم الاقتصاد في الاسلام على العقود الشرعية الحاكمة، وهذه العقود الحاكمة تحكمها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية ومنها: التراضي وطيب النفس، وحسن النية، وبيع الأمانة. مما يثبت ذاتية هذا الاقتصاد واستقلاله ويؤكد صلاحيته لكل زمان ومكان ويعطيه أولوية في التطبيق العملي في معاملات الناس، ومن أهم المبادئ الأخلاقية في المعاملات المالية الإسلامية حسن المطالبة وحسن القضاء والتيسير على المعسر، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾. (البقرة 280).
- ✓ تحريم الغرر بما في ذلك الجهالة والغبن والتدليس.
- ✓ العمل على تحقيق الاستثمار الحقيقي وتحريم الاستثمار الوهمي حيث تقوم العقود الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والاستثمار الحقيقي.
- ✓ تحريم بيع ما لا يملك.

✓ التوازن، فيتطلب وجود العدالة في تحمل كل من طرفي العقد لالتزاماته مقابل الحصول على حقوقه، ويجب كذلك مراعاة الإلتزام بالشروط فالمسلمون عندهم شروط، وموجب ذلك كله الى حكمة الشريعة ورغبتها في قطع الطريق على النزاع والخصومة.

إن هذه الضوابط تؤكد على تطبيق المصادقية الشرعية، وهي أن تكون المنتجات والتصاميم المالية الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يؤدي الى ثقة وقناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية وأن تحظى بالقبول العام.⁵

2. المصارف الإسلامية وأسباب انتشارها

2.1 مفهوم المصارف الإسلامية تعددت رؤى الباحثين حول مفهوم المصرف الاسلامي لكن معظم الآراء أجمعت على ضرورة التزام المؤسسة المالية التي تحمل اسم المصرف الاسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية والاستثمارية، باعتبارها جزءاً من النظام الاقتصادي الاسلامي. حيث يمكن تعريف المصرف الاسلامي على أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع تعاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً.⁶

كما انتهت أغلب الآراء الى أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين (في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية الغنم بالغرم)، فضلاً عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية.⁷

مما سبق يمكن تعريف المصرف الاسلامي على أنه مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وأنشطتها الاستثمارية والخدمية.

2.2 الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية عن باقي المصارف الأخرى بجملة من الخصائص تتلخص في الآتي:

- التزام المصرف الإسلامي في جميع تعاملاته بقاعدة الحلال والحرام: عدم التعامل بالربا، بيع العينة، بيع المحرمات أو وسائلها، كسب المال بالميسر، الرشوة، الغبن، الغش، والغرر...الخ.⁸
- عدم التعامل بالفائدة: تعمل البنوك الإسلامية على إحلال نظام المشاركة محل نظام الفائدة، بحيث يتم استبعاد الفائدة الدائنة والمدينة بكل أشكالها من المعاملات المصرفية، وتوزع الأرباح على المساهمين والعملاء حسب نسبة مالهم من رأس المال أو الودائع، على أن يتحمل (يتقبل) الجميع نصيبهم من الخسارة إن وقعت.
- إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع.

- إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي، ليس فقط بجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، وإنما أيضاً السعي الى تحقيق عدالة في توزيع عوائد الأموال المستثمرة وتعظيم العائد الاجتماعي للاستثمار.⁹

- لا ضرر ولا ضرار: والمقصود بها عدم إلحاق المصرف أضراراً بنفسه أو غيره أو البيئة أو المجتمع في سبيل تحقيق أهدافه، وكذا عدم مقابلة الضرر بالضرر وإنما على المتضرر مراجعة جهة القضاء بهدف الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.

- العمل والجزاء: واجب على الانسان العمل الصالح، فهو ضرورة حيوية وشرط ضروري للإيمان، ومن مقتضى العدل ولكل عمل جزاء عادل على عمله، وبطلان أي جزاء دون عمل.

- الخضوع للرقابة الشرعية: إضافة الى الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية التي تخضع لها المصارف الربوية نجد المصارف الاسلامية تخضع الى نوع آخر من الرقابة الخارجية ألا وهي "الرقابة الشرعية" من خلال هيئة الرقابة الشرعية، هذا قصد الإطمئنان العملي على التزامها بالشرعية الاسلامية والتدخل لتصحيح الانحرافات لأعمال البنك اليومية.¹⁰

2.3 أسباب انتشار المصارف الاسلامية:

إن التطور الذي شهته الصيرفة الاسلامية وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الاسلامية لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبات العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظراً لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا بالإضافة الى أن التطورات العالمية الراهنة والتي من أبرزها الأزمة المالية التي مر بها العالم في 2008م حيث امتدت آثارها لما بعد 2008 م، كل تلك التطورات أدت الى زيادة الأصوات المطالبة بتبني النظام المصرفي الاسلامي في الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، والتي حرصت على تبني هذا العمل بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، ولعل من بين أسباب انتشار العمل المصرفي الاسلامي:

- الكفاءة العالية للبنوك الاسلامية والقدرة والمرونة في إدارة المخاطر المصرفية والتي تمكنها من إدارة الأزمات المالية، وقد أثبتت الأزمة الآسيوية سنة 1997 م أن المصارف الاسلامية كانت أقل تأثراً بتلك الأزمة، وقد تعزز هذا الطرح في ظل الأزمة المالية لسنة 2008م، وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الاقتراض، كما أن ارتفاع أو انخفاض نسبة المخاطر في المصارف الاسلامية تعتمد على مدى قدرتها على دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل، وهي دراسة اقتصادية تقنية وشرعية في نفس الوقت.

- القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية مما أدى الى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة الى أن صيغ التمويل الاسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من طلبات التمويل التي تقدم للمصارف الاسلامية.

- ارتفاع عدد المسلمين في العالم وتزايد عدد الذين يرغبون في التعامل المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية، إضافة إلى وجود جالية مسلمة معتبرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، ما أضفى على سوقاً مربحاً وواعدة للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية¹¹.

3. آلية تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية

إن مقدرة المصارف الإسلامية على تطبيق الهندسة المالية الإسلامية والاستفادة منها يرتبط بالبيئة التي تعمل فيها هذه المصارف، ومدى اهتمامها بالإبداع والبحث والتطوير، لذلك فإن استخدام الهندسة المالية سيجعلها أكثر جذباً وتنافسية من نظيرتها التقليدية، فوجود أدوات مالية إسلامية مبتكرة مهم جداً للمصارف الإسلامية بحيث يمكنها من حل المشاكل التي تعترضها في تحقيق أهدافها.

3.1 منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن القول أن هناك مجموعة من الأدوات التي تم ابتكارها، ومن الأمثلة على ذلك:

- **الصكوك الاستثمارية كبديل عملي للسندات القائمة على الفائدة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

وتتميز الصكوك بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في:

- يمثل الصك حصة شائعة في ملكية حقيقية.
- يصدر الصك على أساس عقد شرعي ويأخذ أحكامه.
- انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو الشريك المدير).
- أن تشترك الصكوك في استحقاق الربح بالنسبة المحددة وتحتمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك، ويمنع حصول صاحبه على نسبة محددة مسبقاً من قيمته الاسمية أو على مبلغ مقطوع.

- تحمل مخاطر الاستثمار كاملة.

- **صناديق الاستثمار الإسلامية تعد صناديق الاستثمار من أهم صيغ تعبئة المدخرات في الوقت الحاضر، وتلعب دوراً هاماً في أسواق المال كوسيلة فعالة لتجميع المدخرات وإتاحة فرص الاستثمار لصغار المستثمرين تحت إشراف أجهزة متخصصة، وهي عبارة عن محافظ تجتمع فيها المدخرات الصغيرة لتكون حجماً من الأموال يمكن أن يستفيد من ميزات التنوع والذي يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار، وتؤسس هذه الصناديق على صفة شركة استثمار تشرف عليها جهات حكومية متخصصة**

لغرض الرقابة والتوجيه، وتقوم هذه الصناديق بجمع الاشتراكات عن طريق إصدار وحدات استثمارية متساوية القيمة عند الاصدار شبيهة بالأسهم.

ولكن ما يؤخذ على صناديق الاستثمار في عالمنا العربي والإسلامي هو تحولها الى قنوات فاعلة لترحيل رأس المال المحلي الى السوق الدولية، حيث أوضحت البرامج المعلنة للغالبية العظمى من الصناديق الاستثمارية الاسلامية عن اختصاصها بالمتاجرة بأسهم شركات أجنبية، وهذا يعني بوضوح أن هذه الصناديق التي أثبتت كفاءة عالية في مجال استقطاب المددخرات المحلية أصبحت آليات بالغة الكفاءة لترحيل الموارد المالية الى السوق الدولية .

- **حسابات الاستثمار القائمة على المضاربة:** تعتبر حسابات الاستثمار من أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية وتزيد نسبتها عن الثلث أو النصف من اجمالي مصادر الأموال في بعض المصارف الإسلامية وتأخذ حسابات الاستثمار صورة عقد المضاربة ما بين المودعين وبين المصارف الإسلامية وتقوم المصارف باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، ويجب أن تحدد هذه النسبة مقدماً في العقد، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، وتعد هذه النسبة عائد العمل للمصرف كمضارب في أموالهم.

وتقسم حسابات الاستثمار الى قسمين هما:

- **حسابات الاستثمار المطلق:** تقوم على أساس عقد المضاربة المطلقة وهو أهم عقد على الإطلاق مثل حسابات التوفير أو الحسابات تحت اشعار أو لأجل ولا يطلب من البنك أي شرط ويقوم البنك بتوظيف أموال هذه الحسابات كما يشاء، وفي حال الخسارة يخسر البنك جهده وأرباب العمل أموالهم، وفي حال الربح يوزع حسب العقد.

- **حسابات الاستثمار المقيّد:** ويقوم على أساس عقد المضاربة المقيّد أو تدار على أساس عقد الوكالة بأجر، فمبدأ المضاربة المقيّدة يقوم على أساس توظيف البنك للأموال بناءً على طلب أرباب العمل بنوع معين من الاستثمار أو لمدة معينة، ويكون للبنك حصة شائعة من الأرباح أو تدار حسب الوكالة، ويكون للبنك أجره معينة مقابل إدارته لهذه المشاريع، ولا يرتبط بنتائج هذه الأموال شريطة أن لا يكون هناك تعدي من قبل البنك أو تفريط من قبل المضارب، وتحدد الأجرة إما بنسبة معينة من حجم الأموال المدارة أو بمبلغ مقطوع.

- **حسابات الاستثمار القائمة على المراهبة العكسية:** حيث يكون المصرف مشترياً والعميل بائعاً بالمراهبة، فيكون مبلغ الاستثمار مع ربحه مضموناً على المصرف لأنه أصبح ديناً في ذمته.

- **المحافظ الاستثمارية الاسلامية:** المحفظة الاستثمارية هي تجميع للاستثمارات تقوم بها مؤسسات أو أفراد- أي أنها مجموع ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة من أسهم أو سندات في شركات

مختلفة- يكون الهدف في الغالب من المحفظة الاستثمارية الحد من المخاطر أو ما يعرف بالتنوع، وذلك من خلال امتلاك أكثر من أصل واحد، حيث أن الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات وملحقاتها ومشتقاتها يستهدف تحقيق عائد في المستقبل الذي هو من الغيبيات في لحظة اتخاذ قرار الاستثمار فإن العائد المستهدف يحتمل حالات غيبية سيتحقق منها واحدة فقط، فقد يتحقق العائد مطابقاً للتوقع تماماً، وقد يتحقق أعلى أو أقل من المتوقع، وقد لا يتحقق إطلاقاً، وقد تتحقق خسارة عوضاً عن العائد، ويتوقف كل ذلك على عوامل ترتبط بالورقة المالية نفسها بالإضافة إلى عوامل ترتبط بحركة النظام الاقتصادي المحلي والعالمي، وهذا الكم من الغيبيات وخاصة المرتبطة بالورقة ذاتها يعرف بالمخاطرة، وهو عدم التأكد من ناتج القرار الاستثماري في الورقة المالية. وقد ذهب جمهور أهل العلم من المعاصرين على جواز المحافظ الاستثمارية في البنوك الإسلامية إذا خلت من المتاجرات المحرمة كالأسهم المحرمة أو السلع المحرمة.¹²

- البطاقات الائتمانية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتوريق (كما ذكرنا سابقاً)

2.3 تحديات الهندسة المالية الإسلامية:

فرضت التغيرات الجذرية والسريعة التي شهدتها العالم الاقتصادي في الفترة الأخيرة ضغوطاً تنافسية حادة وغير متكافئة خاصة على المؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت تبحث عن وسيلة تضمن بها البقاء والاستمرار إلى جانب مؤسسات مالية تفوقها خبرة وحجماً، وقد انتهت إلى أنه لا يمكن ذلك دون تقديم منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية من جهة وعلى تلبية احتياجات البيئة التي تعمل فيها سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية من جهة أخرى.

لذا فبالرغم من التطور الذي عرفته الهندسة المالية الإسلامية إلا أنها لا زالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيقها، ومنها ما يلي:

3. 2. 1 الإفتقار إلى الكفاءات والإطارات المؤهلة: يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلاً خاصاً وكفاءات إدارية مدربة تكون على إلمام بطبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، على اعتبار أنها تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية، ومما لا شك فيه أن القوة العاملة الضعيفة ستفرض تهديداً من حيث المخاطر التشغيلية وتعيق في نفس الوقت إمكانية نمو البنك.

3. 2. 2 الإفتقار إلى البحث والتطوير: تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الإهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر من 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية في الوقت الذي أنفقت فيه 09 بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث.

3. 2. 3 غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور أو جديد: تقوم المؤسسات المالية من خلال عملية خلق منتج مالي بتحمل تكاليف التطوير الباهضة ومخاطر تطبيق المنتج للتحقق من جدواه، وبعد نجاح هذا المنتج المطور أو المبتكر نجد أن المؤسسات المالية الأخرى تسارع إلى تطبيقه والاستفادة منه، دون تحمل أي مخاطر أو تكاليف، وهذا ما يثبط عزائم المؤسسات المالية عن محاولة التطوير والابتكار.

3. 2. 4 ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية: تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد، فمثلاً نجد أن بعض البنوك تجيز أعمال التوريق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به، لذا على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.

3. 2. 5 الخطأ في تحديد الهدف من الهندسة المالية الإسلامية تركيز الهدف الأساسي من الهندسة المالية الإسلامية في إشباع احتياجات المسلمين أهمل بطريقة أو بأخرى الهدف الجوهرى للمنتج المالي والمتمثل في خلق القيمة المضافة، لذا يجب العمل على تصحيح ذلك من خلال الجمع بين الوجهة الدينية والاقتصادية وإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين.

3. 2. 6 المصداقية والثقة: وهذا التحديان في التمويل الاسلامي يبرزان ضمن جملة من القضايا الواقعية المندمجة بمجموعة من المعتقدات المسيئة لفهم الإسلام، فهناك من يرى في صناعة التمويل الاسلامي قناة لتمويل الارهاب وموطناً لغسيل الأموال، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بضعف المهارات الإدارية والتي تؤثر على مصداقيتها.

3. 2. 7 المنافسة وكفاءة التكلفة: يمثل هذان العاملان تحديان مهمان للمؤسسات المالية الإسلامية من حيث الخبرة الكبيرة والشبكات الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي للمؤسسات المالية التقليدية، وهي مميزات تنافسية مهمة تتفوق بها التقليدية على الإسلامية إضافة إلى هذا تعاني المؤسسات التقليدية التي لديها نوافذ اسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية على حد سواء من مشكلة أخرى وهي تكلفة عمليات التشغيل العالية للمعاملات المالية الإسلامية.

3. 2. 8 التسويق: يعتبر تسويق المنتجات المالية الإسلامية تحدياً آخر خاصة بالنسبة لنمو قاعدة عملاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومن غير المستغرب أن نجد إقبال المسلمين على المنتجات المالية الإسلامية ضئيلاً بسبب عدم فهم الصناعة والإفتقار لمعرفة المنتجات، ومن دون تثقيف وتعليم العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي سيبقى العملاء بعيداً عن تناول المنتجات الإسلامية.¹³

3. 2. 9 المناخ التشريعي والاقتصادي والرقابي غير الملانم: إن المناخ الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية بصفة عامة هو مناخ مناسب للمصارف الربوية، فالتشريعات المالية والاقتصادية وأجهزة الرقابة الموجودة فيها صنعت خصيصاً لتلك المصارف لا للمصارف الإسلامية ولا توجد في معظم دول العالم الإسلامي تشريعات خاصة بالمصرفية الإسلامية وأجهزة رقابة خاصة بها تتفهم طبيعة المصارف الإسلامية فضلاً عن أن كثيراً من الدول الإسلامية تحكمها أنظمة وضعية في مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تفقد المصارف الإسلامية البيئة الملائمة لعملها بما فيها تطبيق الهندسة المالية الإسلامية.¹⁴

3. 3 اقتراحات لتطوير الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن أن يكون للهندسة المالية الإسلامية عدة مداخل، وهي تتعدد تبعاً للطرق الممكن استخداما من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في إقامة هذه الهندسة، لكنها في الغالب لا تخرج عن المنهجين التاليين:

3. 3. 1 المنهج الأول: المحاكاة: يقوم على محاكاة وتقليد المنتجات المالية التقليدية مع إدراج بعض الضوابط الشرعية عليه، حيث تكون نتائجه محددة مسبقاً ويؤدي إلى نفس الآثار التي تؤدي إليها تلك المنتجات، هذا الأسلوب سهل التطبيق ويوفر الكثير من الجهد والوقت في عملية البحث والتطوير وهو الأكثر استعمالاً في الصناعة المالية الإسلامية، مع أن له عدة سلبيات من بينها:

- تعتبر الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية، حيث تصبح عبئاً أمام الصناعة المالية الإسلامية ومجرد تكلفة إضافية تحمل للعميل رغم أنها تحقق النتيجة نفسها.
- تصميم منتجات الصناعة المالية التقليدية كان لمعالجة المشكلات والأزمات التي تتعرض لها، وبالتالي يؤدي أسلوب المحاكاة إلى النتائج نفسها، والأجدر أن تكون منتجات الصناعة المالية الإسلامية حلاً لها.

- تبعية الصناعة المالية الإسلامية لنظيرتها التقليدية يفقدها شخصيتها وخصوصيتها.

- تقليد جميع المنتجات في السوق لن يكون في صالح الصناعة المالية الإسلامية، لذا عليها أن تقتبس تلك التي تتلاءم وفلسفة العمل المالي الإسلامي ومبادئه.

3. 3. 2 المنهج الثاني: منهج الأصالة والابتكار: من خلاله يتم البحث عن الإحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي، ويتطلب هذا المنهج دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما يتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية، وبالرغم من كونه أكثر كلفة إلا أنه أكثر جدوى

وإنتاجية كما أنه يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية ويسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية.¹⁵

تعمل الهندسة المالية الإسلامية على ابتكار منتجات مالية إسلامية تلي احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل، وهو ما يتطلب ضرورة الاعتماد على بعض الاستراتيجيات التي ينبغي الاهتمام بها في عملية الابتكار المالي تتمثل في:

- **استراتيجية الخروج من الخلاف الفقهي:** لم يأت الخلاف الفقهي نتيجة انتقاء الآراء الفقهية من العلماء المسلمين، وإنما هناك أسباب موضوعية علمية أوجدت هذا الخلاف مثل اختلاف الزمان والمكان والظروف للوقائع محل البحث الفقهي، وقد مر التاريخ الإسلامي بالكثير من حالات التعصب والتشدد للأخر بسبب الخلاف الفقهي، مما جعل جهود الفقهاء تنصب في الرد على المذهب الآخر وليس التوفيق معه أو إيجاد حلول للخروج من هذا الخلاف الفقهي وهو ما جعل من الصعب وجود معايير موحدة للعمل المالي الإسلامي، وهذا التصور عن الخلاف الفقهي يقود إلى إثبات أن من أهم الاستراتيجيات لدى البنوك الإسلامية بخصوص المبتكرات والمنتجات المالية التي تطرحها للعملاء أن تكون خالية من الخلاف الفقهي ما أمكن لتوسيع قاعدة العملاء لديها.

- **استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية:** لا يكفي أن يكون للمبتكرات المالية التي تقوم بها البنوك الإسلامية تكييف فقهي، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام تجعل الطلب على هذه المنتجات مرناً جداً، أي أن هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق.

- **استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية:** جاءت السياسات والتشريعات الحكومية لتحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى المجالات كما أن مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد، لذلك يجب على المصارف الإسلامية عند إعدادها للمبتكرات المالية التأكد من أنها لن تخرج عن هذين الهدفين، لأن الاقتصاد كل لا يتجزأ وأي خلل في جزء يظهر في الآخر.¹⁶

خاتمة

تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية وتعتبر آلية لابتكار منتجات مالية إسلامية، تنوعت هذه الأخيرة بين منتجات أصلية وأخرى تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية مع إضفاء الصبغة الشرعية عليها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الهندسة المالية الإسلامية لم تقم الى حد اليوم بخلق منتجات مالية أصيلة قادرة على خلق القيمة والمنافسة، بل اكتفت بإدخال تعديلات على المنتجات المالية التقليدية لتصبح أكثر إيفاءً بالمقاصد والضوابط الشرعية.
 - لضمان نجاح منهجي المحاكاة والابتكار في تطوير منتجات الصناعة المالية الإسلامية ينبغي الاجتهاد في تقوية البنية التحتية لها، وذلك من خلال العمل على تنفيذ عدد من المشاريع والقيام بمجموعة من الاجراءات التي تعود بالنفع والفائدة على المنتجات المالية الإسلامية ونذكر منها:
 - ✓ تأسيس مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه المراكز: مركز الرصد والتواصل المالي الاسلامي (مع العملاء والجمهور)، ومركز اعتماد التدريب المالي الإسلامي ومركز المنتجات المالية الإسلامية ومركز المعلومات والدراسات المالية بالإضافة الى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا.
 - ✓ إنشاء مراكز البحث والتطوير تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية.
 - ✓ خلق البيئة المناسبة داخل المؤسسات المالية للتطوير والابتكار عبر تحفيز الموظفين وخلق ثقافة الابداع والابتكار.
 - ✓ تبني المؤسسات المالية لمبدأ الحماية الفكرية لمنتجاتها المبتكرة وذلك لتستفيد منها مادياً مما يشجعها على التطور والابتكار.
 - ✓ إعداد وتأهيل الإطار الزماني والقيمي بين الجوانب الفقهية والاقتصادية.
 - ✓ تطوير سياسات تسويق المنتجات المالية الإسلامية لإشباع احتياجات المسلمين وغير المسلمين.
 - ✓ إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي ولتوحيد الفتاوى.
 - كما توصي الدراسة بضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين)، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالمياً من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB (ماليزيا)، الذي يضع قواعد الحيلة والحذر (les règles prudentielles) المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل، وتراعي خصوصية العمل في المصارف الإسلامية من جهة أخرى.
- قائمة المراجع:**

- 1- عبد الكريم أحمد قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية"، مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص 04.
- 2- سعاد يوسف، عبد السلام مخلوفي، "دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، ص 120.
- 3- عبد الكريم قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 20، العدد 02، 2007، ص 19.
- 4- عبد الكريم قندوز، "الهندسة المالية الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.
- 5- هناء محمد هلال الحنيطي، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية"، مداخلة مقدمة الى المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن، 1-2 كانون الأول ديسمبر 2010، ص ص : 07-08.
- 6- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، "الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص 09.
- 7- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية- دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي الجامعة الأمريكية المفتوحة- مكتب القاهرة، مصر، 2006، ص 11.
- 8- محسن أحمد الخضير، "البنوك الإسلامية الطبعة الثالثة، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999 م، ص 17.
- 9- مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره ص 14.
- 10- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، "متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص 306.
- 11- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص 308.
- 12- الموقع الإلكتروني: [https:// www.rsarchgate.nt/publication/283481801](https://www.rsarchgate.nt/publication/283481801) "الهندسة المالية وأثرها في تطوير الأعمال المصرفية". تم الاطلاع عليه يوم 2017./11/28
- 13- محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، "منتجات الهندسة المالية الإسلامية: الواقع والتحديات ومناهج التطوير"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011، ص ص: 656-657.
- 14- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 15- محمد الأمين خنيوة، حنان علي موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 658-659.
- 16- سعاد يوسف، مخلوفي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 123.